الأمم المتحدة S/PV.4241

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤٢٤١

الثلاثاء، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الساعة ٠٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيد كبغلي
	أوكرانيا	السيد كروحمال
	بنغلاديش	السيد أحمد
	تونس	السيد الشواشي
	جامايكا	الآنسة توماس
	الصين	السيد تشن شو
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد هاينبيكر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فيروي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٥ من القرار ١٣٠٢ (٢٠٠٠) (S/2000/1132).

00-78262 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ٢٠/٢٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالروسية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة نيابة عن المجلس بصاحب السعادة السيد بيتر فان والصم، الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة، لعمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وأثق بأنني أعبِّر عن مشاعر جميع أعضاء مجلس الأمن حين أعرب عن التقدير العميق للسفير فان والصم للحنكة الدبلوماسية الفائقة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٥ من القرار ١٣٠٢ (٢٠٠٠) (S/2000/1132)

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في سياق مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٥ من القرار ١٣٠٢ (٢٠٠٠)، الوارد في الوثيقة S/2000/1132.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2000/1149، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء بالتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أراكم، سيدي الرئيس، تتبوأون مقعد الرئاسة. وبمجاراة لأسلوبكم، أرجو أن تتقبلوا مني هذا الإطراء الموجز. وأرجو أن يتقبل مثله سلفكم، الذي اتسم أداؤه بالامتياز في تشرين الثاني/نوفمبر.

مما يسعد المملكة المتحدة كثيرا أن ترى ما نتوقع أن يكون اعتمادا بالإجماع لمشروع القرار S/2000/1149. ويحق للمجلس أن يتحد تأييدا لهذا البرنامج الهام والضروري لرفاه الشعب العراقي. ويحق لنا أيضا في هذه الظروف أن نوجِّه التقدير لموظفي الأمم المتحدة الذين يعملون بهمَّة شديدة على تنفيذ البرنامج في ظل أوضاع بالغة التعقيد أحيانا.

لقد أدَّت المملكة المتحدة دورا محوريا في إعداد مشروع القرار هذا، ولذلك فإننا نقدر التنازلات التي قُدمت تمهيدا لاعتماده. فثمة تدابير كنا نود أن نراه يشملها؛ ولا شك أن هناك تدابير أخرى كان غيرنا يفضِّل أن يراها مدرجة فيه. ولكن مشروع القرار يمثل توازنا معقولا بين مصالحنا الجماعية، وإسهاما له أهميته في عمل البرنامج. ويتضمن مشروع القرار عددا من التدابير التقنية، من قبيل تمديد ما يُطلق عليه القوائم الخضراء ، أو التي سبقت الموافقة عليها، الأمر الذي من شأنه تيسير تنفيذ البرنامج وتحسينه. كذلك نطلب تطبيق ما يُسمى بالمكوِّن النقدي على جميع القطاعات في العراق، فهذا تدبير من المحتمل، إذا سمح العراق

بتنفيذه، أن يُحدث فارقا كبيرا في الحالة الإنسانية بإتاحة المجال لانتعاش الاقتصاد المحلي.

ولعل أهم التدابير التي نصدرها استخدام النقود المتوافرة نتيجة لقرارنا خفض المبالغ المخصصة للتعويضات في التصدي مباشرة لاحتياجات الفئات الضعيفة في العراق، إذ كثيرا ما يكون الإهمال مصير احتياجات تلك الفئات، وهي تتمثل في أشد الناس فقرا والأطفال المشردين والمسنين، كما أفاد الأمين العام في كثير من الأحيان. ونتطلع إلى أن نسمع في التقرير الذي سيقدم عن فترة الـ ١٨٠ يوما القادمة كيف استخدمت أول شريحة من الأموال لتلبية احتياجاتها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على العبارات الرقيقة الموجزة التي وجهها إليَّ.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سرور وفدي أن يراكم، سيدي، تتولون رئاسة المجلس وأن يوجه الشكر لسلفكم على حُسن أدائه.

سوف يصوت وفدي تأييدا لمشروع القرار S/2000/1149 لأننا نؤيد الجهود التي من شأنها كفالة السلاسة واليسر في تنفيذ البرنامج الإنساني للعراق، فهو يتسم بأهمية حيوية للتخفيف من محنة الشعب العراقي، الذي ما زال يعاني من جراء الجزاءات الشاملة المفروضة على بلده طيلة العشر سنين الماضية.

وكما جاء في مشروع القرار، وحسبما أشار الأمين العام في تقريره الأخير للمجلس المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ والوارد في الوثيقة S/2000/1132، فإن البرنامج الخاص بالعراق مؤقت وله طابع قصير الأجل،

”ولم يقصد به على الإطلاق تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية لسكان العراق أو أن يكون بديلا عن النشاط الاقتصادي المعتاد“. (S/2000/1132، الفقرة ٥)

وحسبما أشار الأمين العام أيضا، فإن البرنامج ليس موجها نحو التصدي لتدهور مستويات معيشة الشعب على المدى الطويل أو لعلاج المعايير التعليمية والصحية المتدهورة وتدني البنية الأساسية للبلد.

ووفدي ممتن للأمين العام لتذكيره المجلس والمجتمع الدولي بالطابع المؤقت للبرنامج الإنساني الذي نمدده للعراق اليوم لمدة ١٨٠ يوما آخر. والمهم أن يبقي أعضاء المجلس هذا التمديد في منظوره الصحيح وأن نذكر أنفسنا ونحن نجدد البرنامج بأن هذه هي السنة الرابعة للبرنامج وأن هناك مخاطرة حقيقية تتمثل في أن ما يقصد به أن يكون آلية مؤقتة لتوفير الإغاثة الإنسانية للشعب العراقي قد يصبح ترتيبا دائما، كما هو الحال فيما يتعلق بنظام الجزاءات ذاته.

ومهما حسنت نوايا البرنامج الإنساني وحسن تنفيذه، فلا يمكن أن يكون بديلا عن رفع الجزاءات الذي هو وحده القادر على إنقاذ الشعب العراقي من حالته المؤسفة الحالية، التي وثقت أحسن توثيق. وكما ذكر الأمين العام نفسه في تقريره،

”ما زالت الغالبية العظمى من شعب العراق تواجه حالة تتسم بانخفاض الدخل، مما يكثف اعتماد الطبقة الأفقر على السلع والخدمات المقدمة من خلال البرنامج“. (نفس المرجع، الفقرة ٣)

ثم يمضي في التعليق على أنماط الإفقار وازدياد انعدام الأمن الغذائي في أوساط الشعب العراقي وخاصة بين أشد الفئات ضعفا. وتكافح غالبية السكان كي تظل عند مستوى الكفاف، بينما هاجرت أعداد غفيرة من المهنيين المدربين تدريبا عاليا بسبب تدهور مستويات معيشتهم فضلا عن عزلتهم عن التطورات في ميادين تخصصهم من قبيل العلوم والطب. وهؤلاء بعينهم هم الأشخاص الذين لا قبل

للعراق بخسارتهم عندما يشرع في إعادة التأهيل على المدى الطويل.

ومن الأهمية بمكان أن يبقى الأعضاء يتذكرون، والمجلس يمدد البرنامج الإنساني، العبارات الحكيمة التي ذكرها الأمين العام الذي لم يكل لا هو ولا المدير التنفيذي لبرنامج العراق من تكرارها في كل تقرير من تقاريرهما وفي كل إحاطة من إحاطاتهما الإعلامية.

ويشعر وفدي بالامتنان للأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق لاسترعائهما الانتباه مرارا وتكرارا في تقاريرهما واحاطاتهما الإعلامية إلى مشكلة الطلبات المعلقة لدى لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠)، المعروفة باسم لجنة ٦٦١، التي أصبحت عقبة رئيسية تعترض سير البرنامج على نحو سلس، بما يصاحب ذلك من آثار سلبية واضحة في الميدان. وقد أعرب الأمين العام في تقريره عن قلقه الشديد حيال الإفراط في عدد تعليق الطلبات. فقد لاحظ أن حجم هذه الطلبات المعلقة قد زاد زيادة كبيرة بحيث وصل إلى ما قيمته ٢,٣١ بليون دولار حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وكان لها تأثير سلبي على قطاعات هامة مثل الكهرباء والمياه وخدمات الإصحاح والزراعة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية. كما أثّر تعليق الطلبات تأثيرا سلبيا أيضا على الجهود الرامية لمعالجة المشكلات الخطيرة التي يعاني منها الصرف الصحي والإصحاح.

وهذه الآثار السلبية تصدق بالمثل فيما يختص بالتدهور الذي تعاني منه الهياكل الأساسية المتعلقة بالنفط، بما في ذلك ميناء البكر الهام لتصدير النفط، الذي لم يظهر أي تحسن ملحوظ فيه منذ إبرازه في آخر تقرير للأمين العام. وقد استرعى الأمين العام الاهتمام أيضا إلى الطلبات المعلقة الخاصة بالشاحنات التي تمس الحاجة إليها لنقل الإمدادات الغذائية والتي إن لم يجر تذليلها، فإنها قد تؤثر على توزيع الحصص الغذائية خلال فترة وجيزة.

ويؤيد وفدي بقوة نداء الأمين العام لجميع الأطراف المعنية بأن تتعاون تعاونا كاملا وتعالج العدد المفرط من عمليات تعليق الطلبات.

وقد سيقت أسباب كثيرة بطبيعة الحال لتبرير تعليق الطلبات ففي حين أن بعض هذه الأسباب يبدو مقنعا ويمكن حله بمرور الوقت، فإن أسبابا أخرى كثيرة من الواضح أنها تتطلب توافر الإرادة السياسية من جانب أعضاء المجلس. وعلى أية حال، ومهما كانت الأسباب، فإن ما يثير الفزع ويسبب القلق الشديد للأمين العام، ولوفدي، هو الزيادة المفرطة في عدد الطلبات المعلقة التي لا بد أن تعالج وتحل على وجه السرعة. ويظل أملنا أن يقدم لنا تقرير الأمين العام المقبل إلى المجلس بخصوص هذا الموضوع صورة إيجابية بقدر أكبر بالنسبة لمشكلة الطلبات المعلقة والحالة الإنسانية في العراق بوجه عام.

ولا يسع وفدي إلا أن يشعر بالجزع إزاء الحالة الإنسانية الراهنة في العراق، ويتفق مع الأمين العام في وصفه لنظام الجزاءات بأنه نظام حقق قدرا كبيرا من النجاح في مهمته المتعلقة بنزع السلاح ولكنه كان مسؤولا عن دفع الأزمة الإنسانية في ذلك البلد إلى حالة أسوأ، وهي نتيجة لم تكن مقصودة.

ونحن مثله أيضا نشعر بالقلق الشديد لاستمرار معاناة الشعب العراقي ونأمل أن ترفع الجزاءات المفروضة على العراق اليوم قبل الغد. ولتحقيق ذلك الهدف، يتعين على الأطراف المعنية كافة أن يقوم كل منها بالدور المنوط به. ويتطلع وفدي في هذا الصدد إلى الحوار المقبل مع العراق في إطار المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام والتي نأمل أن تيسر التوصل إلى حل مبكر وودي لكل القضايا المعلقة

مع العراق لصالح رفاه الشعب العراقي ولصالح السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

اسمحوا لي في الختام بأن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسفير بيتر فان والصم، رئيس لجنة ٦٦١، لطريقته المتسمة بالكفاءة التي اضطلع بها بأداء واجباته الجسيمة في ظل ظروف صعبة للغاية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل ماليزيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كنتغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسعد الولايات المتحدة أن تؤيد هذا الإجراء الأخير الذي يعرب مجلس الأمن من خلاله عن جهوده الرامية لتحسين الحالة الإنسانية للشعب العراقي.

وما زلنا نرى أن برنامج النفط مقابل الغذاء يفي باحتياجات الشعب العراقي بينما يحرم في الوقت ذاته نظام بغداد من الحصول على الأموال التي يمكن أن يستخدمها في تهديد جيرانه مرة أخرى. ويمكن تحسين برنامج النفط مقابل الغذاء، وتعبر التغييرات التي وافقنا عليها اليوم عن اهتمامنا بإجراء تلك التحسينات. ولكن أكثر التغيرات فعالية تتمثل في توقف النظام عما يقوم به من عرقلة لتنفيذ الأجزاء الإنسانية ذات الصلة من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، التي يقصد منها تحسين عمل برنامج النفط مقابل الغذاء.

وبينما نفذ مجلس الأمن كل فقرة إنسانية في القرارين ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٣٠٢ (٢٠٠٠)، إلا أن حكومة العراق حرمت آلافا من مواطنيها من فرصة أداء فريضة الحج، ولم تقدم في الواقع أي عقود تتعلق بالصحة أو المياه أو الإصحاح أو التعليم أو قطاعات النفط بالنسبة للمرحلة الثامنة من البرنامج، واقترحت تحويل حساب الضمان من الدولار إلى اليورو، الأمر الذي سيكلف البرنامج الإنساني مئات الملايين من الدولارات. كما بدأت برنامجا للتوزيع في قطاع الإسكان يتجاهل الذين في أشد الحاجة إلى المساعدة في مجال الإسكان خلافا للتفاهم الذي تم مع الأمين العام.

وقد حققت موافقة المجلس على طلبات العراق، مثل طلب تحويل حساب الضمان، فوائد قليلة. وعلى العكس، فقد شهدنا أثناء المفاوضات بشأن هذه المرحلة الجديدة من البرنامج محاولات عراقية متعددة لتفادي الالتزامات إزاء المجتمع الدولي بدلا من قبول تلك الالتزامات. ومن الواضح أنه أمر غير مقبول ويعمل على الإضرار بالشعب العراقي.

ويؤكد المجلس في مشروع القرار هذا أن الترتيبات اللازمة لشراء السلع المنتجة محليا واللازمة للمكون النقدي لقطاع النفط هي أمر مرغوب فيه رهنا بموافقة المجلس. ويرتبط تمويل العنصر النقدي المتعلق بقطاع النفط من الناحية المفهومة بالحاجة إلى المكونات النقدية في جميع القطاعات. وكما أوضح الأمين العام في تقريره فإن المكون النقدي أمر أساسي لجميع قطاعات البرنامج. وإحراز التقدم في هذا الصدد يتسم بالأهمية وكانت له الأولوية منذ بعض الوقت.

وينبغي أن يعطي الأمين العام أولوية أيضا لوضع ترتيبات ترتبط بالاحتياجات الإنسانية الأساسية، كما طلب في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) وفي مشروع القرار هذا، وكذلك لصناعة النفط. ونرى أن وضع ترتيبات لقطاع النفط وحده ليس كاملا، ويدعو القرار حكومة العراق إلى التعاون لتنفيذ كل هذه الترتيبات.

لقد وافق مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر على نقل مبالغ من لجنة الأمم المتحدة للتعويضات لتنفيذ مشاريع إنسانية محددة، ومشروع القرار هذا يفعل ذلك. ولكي يكون لتلك الحركة مغزى حقيقي، فلا بد أن تستخدم هذه المبالغ بطريقة تأخذ في الاعتبار العناصر الأساسية للاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، علاوة على احتياجات ضحايا العدوان. ونقترح، على وجه التحديد، أن

توجه تلك المبالغ نحو علاج سوء تغذية الأطفال، بما ذلك إنشاء مراكز للتغذية التكميلية، وشراء وتوفير إمدادات غذائية محددة وبرامج تثقيفية عن الرضاعة الطبيعية؛ وامدادات صحية ودعم غذائي وصحي للأشخاص المشردين داخليا، ولدعم هياكل أساسية صحية محددة في المحافظات الجنوبية، منها البصرة، ولتحسين الهياكل الأساسية في قطاعي الصحة والتعليم؛ ولشراء واستخدام أمصال لتطعيم الأطفال والدعم الصحي والغذائي للأطفال اليتامى المقيمين في مؤسسات أخرى.

يجب أن ينصَّب محور الجهد على الأولويات التي حددها الأمين العام وموظفو الأمم المتحدة في الموقع ونأمل أن تتعاون حكومة العراق بشأن هذه المسائل وغيرها من المسائل الإنسانية. المشكلة ليست في الافتقار إلى الموارد. والواقع أن حكومة العراق قد تخلت عن ٣٠٠ مليون دولار تقريبا نتيجة تحويل العملة من الدولار إلى اليورو. ووفقا لبرنامج النقط مقابل الغذاء ينبغي أن تتنازل عن ٥٠٠ مليون دولار في هذه المرحلة بوقف تدفق النفط. وهذا يعني أن حوالي ٨٠٠ مليون دولار سيضحى بها وكان يمكن أن تستخدم لصالح شعب العراق.

إننا نتطلع إلى تنفيذ المرحلة الجديدة من البرنامج التي تسري لمدة ستة أشهر، وسنواصل العمل في هذا المجلس من أجل ضمان قبول العراق لالتزاماته حيال المجتمع الدولي.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أهنئكم سيدي الرئيس وأن أعرب عن تقديري للسيد فان والصم على قيادته الممتازة خلال تشرين الثاني/نوفمبر. كما نشكر وفد المملكة المتحدة لإعداد وعرض مشروع القرار قيد النظر.

نؤيد نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2000/1149 الذي يمثل القاسم المشترك الأدنى لتحقيق توافق آراء. إن النص يتضمن مجموعة من العناصر الجديدة ومن بينها تخصيص ٦٠٠ مليون يورو لصناعة النفط تستخدم كمكون نقدي. ونرى أن هذا الإجراء له فوائد كثيرة. وبالمثل نؤيد التنفيذ الفوري للمكون النقدي في جميع القطاعات.

وفيما يتعلق بدفع اشتراكات العراق المشار إليها في الفقرة ٨ من مشروع القرار كنا نفضل أن نتوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذها.

وبالمثل فيما يتعلق بتحديث القوائم المبسطة المتفق عليها كان ينبغي أن يضاف قطاعا الكهرباء والإسكان. ونأمل أن يضاف قريبا قطاعا النقل والاتصالات، وفقا لتوصيات الأمين العام.

ونؤيد استخدام فائض الأموال المخصصة للجنة التعويضات للأغراض الإنسانية، وبصفة خاصة للفئات الأكثر ضعفا. هذا الإجراء من شأنه أن يمكِّن من البدء في مشاريع ملموسة لمساعدة القطاعات المحددة في تقرير الأمين العام.

أخيرا، إن القائمة المنشأة وفقا للقرار ١٠٥١ (١٩٩٦) تم الاتفاق على موعد تحديثها واستكمالها. وبفضل هذا سنتمكن من الاعتماد على هذا التدبير الضروري قبل اختتام المرحلة التاسعة.

ونثق بأن التقدم الذي ينطوي عليه مشروع القرار هذا سينعكس في تحسينات ملموسة في الحالة الإنسانية. وبالمثل نأمل أن يسهم هذا في تحقيق قدر أكبر من التعاون في تنفيذ القرارات ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد تشن شو (الصين) (تكلم بالصينية): الوفد الصيني سيصوت مؤيدا مشروع القرار لأنه ما دام العراق خاضعا لجزاءات شاملة، فإن تمديد برنامج النفط مقابل الغذاء هو الوسيلة الفعالة الوحيدة لتخفيف المعاناة الإنسانية للشعب العراقي.

ولا بد من التنويه بأن مشروع القرار، في مجالات معينة، لا يعبر على نحو كامل عن مطالبنا ومواقفنا.

من المعروف تماما أن حالة صناعة النفط في العراق تدعو إلى القلق الشديد ولا يمكن استمرارها. إن الأمين العام وخبراء النفط المستقلين قدموا مرارا وتكرارا تقارير مهنية موضوعية للمجلس. واقترحت حكومة العراق استخدام جزء معين من المكون النقدي لتعزيز وتحسين ظروف إنتاج النفط. وهذه اقتراحات معقولة وعملية. وكان ينبغي للمجلس أن ينظر فيها بشكل إيجابي. ومع ذلك فإنها لم تنعكس على النحو الواجب في مشروع القرار. وإننا نأسف لذلك كثيرا.

في السنتين الماضيتين أشار برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء وعدد كبير من الوكالات الإنسانية في العراق إلى أن مرافق الاتصالات في العراق تكاد لا تفي بالاحتياجات والمتطلبات الأساسية. وهذا هو أحد المجالات الأساسية التي تعرقل على نحو خطير تنفيذ المشاريع الإنسانية. وهناك حاجة إلى تدابير فعالة لتحسين هذه الحالة.

لكن الأمر لا يقتصر على كون عدد كبير من العقود يظل معلقا، بل إن الاقتراح الذي اتفق عليه عدد من أعضاء المجلس، بأن يقدم الأمين العام قائمة للموافقة السريعة، رفض بسبب اختلاف آراء عدد من الدول الأعضاء. وإننا نأسف لذلك أسفا شديدا.

ونظرا لأن برنامج النفط مقابل الغذاء على وشك التمديد، فيجب أن نذكر أن عددا من المشروعات الإنسانية قد أوقف. ووفقا للتقرير الأخير لمكتب الأمم المتحدة لبرنامج العراق، فإن قيمة العقود التي علقت تزيد على ٢,٥ بليون دولار ولا توجد أي إشارة على إمكانية التحسن. ومن الواضح أن ذلك لا يمكن قبوله. وعلى الرغم من أن الأمين العام أصدر عدة مناشدات، وفعلت البلدان التي تقدمت بالعقود كل ما في وسعها للتعاون، تظل عقود كثيرة دون موافقة. ومن الطبيعي أن ذلك لم يحدث لأسباب تقنية بحتة. ومرة أخرى تطالب الصين البلدان المعنية بأن تثبت بأعمالها أنها مخلصة في تخفيض عدد الطلبات المعلقة.

إن نظام الجزاءات الشاملة المستمر منذ أكثر من ١٠ سنوات هو السبب الرئيسي في المعاناة الإنسانية لشعب العراق. هذه حقيقة لا يمكن إنكارها. إن برنامج النفط مقابل الغذاء لا يمكنه ولن يمكنه على الإطلاق أن يعالج على نحو كامل هذه المعاناة الإنسانية. والرفع المبكر للجزاءات هو وحده الذي يحقق هذا الهدف. ولذلك تطالب الصين بالرفع المبكر للجزاءات الشاملة المفروضة على العراق.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالانكليزية): ما فتئ اهتمامنا الأولي ضمان استمرار برامج الأمم المتحدة الإنسانية في العراق دون عوائق. ومشروع القرار يحقق ذلك الهدف. وكان من الممكن أن نكتفي بالتمديد البسيط لبرنامج النفط مقابل الغذاء ونترك القضايا المثيرة للنزاع جانبا. غير أننا نشعر بالارتياح لأننا توصلنا الآن إلى مشروع قرار يحرز تقدما في معالجة الحالة الإنسانية لشعب العراق، ويسعدنا أن نؤيد مشروع القرار على هذا الأساس.

وفيما يتعلق بكيفية إدارة الـ ٥ في المائة الإضافية من الدخل الذي يعاد توزيعه من لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة كان فهمنا أن هذا الدخل الإضافي يستهدف تحقيق احتياجات خاصة. وكنا نود أن ينشأ حساب ضمان منفصل يفي ببرامج التغذية المستهدفة للأطفال والحوامل. وهذا يمكن

أن يفيد كثيرا، خاصة في ضوء تحفظ العراق عن توفير الأموال اللازمة لهذه البرامج. ولكن لم يتسن قبول ذلك. ومع ذلك فإننا نرحب بالتركيز على تقديم المساعدة للمواطنين الأكثر تضررا. وينبغي أن تتضمن الخطة القادمة للتوزيع التي سيتم التفاوض بشأنها مع حكومة العراق برامج تغذية مضاعفة وبرامج أخرى تستهدف العناصر الأكثر ضعفا. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع بعد ١٨٠ يوما.

فيما يتعلق بتسديد العراق لمستحقاته على الأمم المتحدة، يظل موقفنا هو أننا لا نؤيد تحويل الأموال الإنسانية لهذا الغرض. نحن لا نعتقد أن من المناسب تحويل الأموال الإنسانية لدفع المال للأمانة العامة للأمم المتحدة والموظفين البيروقراطيين. ولكن من أجل بلوغ حل وسط وافقنا على القرار بإجراء المزيد من البحث لهذه المسألة.

وفيما يخص المكون النقدي لقطاع النفط، نرى أن مكوناته النقدية ضرورية، ولقد أيدنا إدراجها في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). لسنا مقتنعون تماما بأن فصل قطاع النفط عن القطاعات الأخرى هو أفضل طريقة لتلبية احتياجات الشعب العراقي. مرة أخرى، نحن نقر بأن هناك وجهات نظر متباينة حول هذه القضية بين أعضاء المجلس وأننا توصلنا إلى طريقة عملية للتقدم إلى الأمام.

إننا نتفق حول الحاجة إلى أن يقوم مكتب برنامج العراق بتنفيذ قدرة المراقبة تنفيذا كاملا في غضون ٩٠ يوما، إذا أمكن، ونرحب بهذا العنصر.

أخيرا، ندعو حكومة العراق للتعاون الكامل في تنفيذ هذا القرار والقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سوف يمدد مجلس الأمن البرنامج الإنساني في العراق لمرحلة تاسعة. وسوف تصوت فرنسا لصالح النص لسببين.

الأول هو أن فرنسا ملتزمة بشدة باستمرارية البرنامج، لأن الشعب العراقي، الذي طالت معاناته، بعد عشر سنوات من العقوبات، يحتاج إلى البرنامج كثيرا. علاوة على ذلك، يحتوي هذا النص على عدد من التدابير الإيجابية التي ستجعل من الممكن زيادة الموارد المتاحة للسكان. وسوف يتم على الفور تخصيص تمويل إضافي من صندوق التعويض وحساب خدمات البرنامج من أجل المشروعات الإنسانية، طبقا للإجراءات القائمة.

يطالب مشروع القرار أيضا الأمين العام، بالتشاور مع الحكومة العراقية، بعقد الترتيبات اللازمة لإيجاد الموارد لصيانة وتشغيل منشآت العراق النفطية. وسوف تمكن هذه الأموال الحكومة العراقية من زيادة طاقة إنتاجها النفطي بينما تحمي البيئة وتضمن سلامة موظفيها. لذلك فإن هذا الإجراء إجراء إيجابي، حيث أنه سيحقق زيادة كبيرة في دخل العراق النفطي، الذي هو المصدر الوحيد للتمويل بالنسبة للبرنامج الإنساني.

مع ذلك، نأسف لحقيقة أن هناك عيوبا عديدة في مشروع القرار. فلم يتخذ قرار بشأن تسديد متأخرات العراق للأمم المتحدة من حساب الضمان، الذي ليس حسابا إنسانيا بل أداة إدارية. وسيتعين علينا أن نعود إلى هذه القضية الهامة، لأن مبدأ تسديد المتأخرات موضح في مشروع القرار.

كذلك لم يتم إدراج أي إجراء ملموس لخفض المستوى المرتفع من القيود، والذي اعتبره الأمين العام غير مقبول. نحن نرى أن هذا أمر يؤسف عليه لأن مسألة القيود هي العقبة الرئيسية أمام التشغيل السلس للبرنامج.

أخيرا، سيتعين على المجلس أن يتخذ قرارا آخر في القريب العاجل جدا للسماح للعراق بإعطاء معونة مالية للفلسطينيين من حساب الضمان.

في وقت يدخل فيه الأمين العام في حوار مع السلطات العراقية حول تجديد التعاون بين العراق والأمم المتحدة، على أساس تنفيذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، بصفة خاصة، تكون هناك أهمية خاصة في ألا يغفل مجلس الأمن مسؤولياته فيما يتعلق بإدارة البرنامج الإنساني. لقد رد المجلس بتجديد البرنامج لمرحلة تاسعة وبإدراج تحسينات معقولة.

المطلوب من المجلس الآن أن يتحرك نحو مرحلة أخرى في عمله من خلال توضيح أي شيء مبهم أو غامض في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، وهذا متطلب أساسي لتنفيذه. وسوف يتصرف الوفد الفرنسي طبقا لذلك في الأسابيع القادمة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

أيد الاتحاد الروسي مشروع قرار المجلس الذي يمدد أجل برنامج الأمم المتحدة الإنساني إلى مرحلته التاسعة. وهذا يسّره أخذ متبني مشروع القرار في الحسبان أحكاما عديدة نعتبرها أمورا مبدئية وتشجع بالفعل على تحسين فعالية البرنامج الإنساني.

يذكر مشروع القرار الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أيلول/سبتمبر حول خفض معدل الخصم الفعلي من الأموال المحولة إلى صندوق التعويض من ٣٠ إلى ٢٥ في المائة. كذلك يحتوي مشروع القرار على أحكام بشأن تطوير آلية من أجل المزيد من الخصم من المدفوعات، ينبغي أن تصبح واقعا في المستقبل القريب جدا. وحقيقة أن مشروع القرار يعالج واجب مجلس الأمن نحو النظر في مسألة مساهمات العراق في ميزانية الأمم المتحدة الاعتيادية فهذه نعتبرها خطوة للأمام أيضا.

وهناك عنصر جديد وهام في البرنامج الإنساني يتعلق بضرورة توفير ٦٠٠ مليون يورو لتلبية احتياجات قطاع النفط العراقي.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحقيقة أنه تم الاتفاق على عدم إدراج أية أحكام مثيرة للمواجهة في مشروع القرار تتعلق بالجوانب الخاصة في نظام العقوبات التي ليست لها أية علاقة مباشرة مع البرنامج الإنساني.

أود التأكيد على أن روسيا أيدت وستظل تؤيد المراجعة الشاملة للعقوبات في مجلس الأمن، ولكن على أساس منهج شامل لا على أساس منهج انتقائي. وللأسف، أن مشروع القرار لا يلبي أيا من الشواغل الواردة في تقرير الأمين العام وفي الإحاطة الإعلامية للمدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق، السيد سيفان، بما في ذلك، وهو الأهم، مشكلة العقود المعلقة. إننا نود أن نرى حلا لهذه المشكلة في أقرب وقت ممكن، كما يوصي الأمين العام.

وستواصل روسيا النظر إلى البرنامج الإنساني بوصفه إجراء انتقائيا لا يمكن أن يكون بديلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستقرة للعراق.

إننا على اقتناع بأن الحل الجوهري لمشكلة الأزمة الإنسانية سيكون مستحيلا ما دامت العقوبات باقية. ونتيجة لذلك، نؤيد تعليق ورفع العقوبات في إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وسوف نواصل السعي الحثيث لتحقيق هذه الغاية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2000/1149.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أوكرانيا، بنغلاديش، تونس، جامايكا ، الصين، فرنسا، كندا، مالي، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠).

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٠٥.